   بشارة دباح – رام الله – فلسطين b\_dabbah@yahoo.com

إدارة القروض المصرفية

**الفهرس**

|  |  |
| --- | --- |
| **الصفحة** | **الموضوع** |
| **2** | **تعريف القرض التجاري** |
| **2** | **البنك وعمليات الائتمان** |
| **6** | **السياسات الائتمانية في المصارف** |
| **6** | **المخاطر المصرفية وانواعها** |
| **6** | **مخاطر الائتمان وادارتها** |
| **9** | **شروط منح الائتمان** |
| **13** | **مخاطر السوق وادارتها** |
| **15** | **الائتمان من منظور المقترض** |
| **19** | **انواع الفوائد المصرفية وطرق احتسابها** |
| **24** | **التزامات المقترض وجدول السداد** |
| **26** | **اعادة الهيكلة واعادة الجدولة** |
| **27** | **اسئلة عن القروض** |

**ادارة القروض**

**للافراد والشركات**

**تعريف القرض التجاري:**



القرض هو الالية التي يتم بمقتضاها تزويد المقترض (الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع) بالأموال اللازمة، بناء على الطلب الذي تقدم به المقترض للبنك وتمت دراسته والموافقة عليه من قبل ادارة البنك, علي أن يتعهد المقترض, من خلال توقيع عقد القرض او الاتفاقية الائتمانية, بسداد تلك الأموال للبنك بالاضافة للفوائد و العمولات والمصاريف الادارية المستحقة علي القرض طبقا للبنود الخاصة بالاتفاقية الائتمانية, إما من خلال دفعة واحدة أو علي أقساط في تواريخ محددة ـ حسب جدول السداد المرفق بالاتفاقية الائتمانية. ويقدم المقترض الضمانات المطلوبة و/او يقدم الكفلاء و/او كتاب تعهد من الشركة بتحويل مبالغ محددة وباوقات محددة تكفل للبنك في حال توقف المقترض عن السداد او حدوث اي حالة من حالات التعثر كما هي معرفة بالاتفاقية الائتمانيه استرداد أمواله كاملة, اصل القرض والفوائد والعمولات, وبدون أي خسائر للبنك.

**البنك او المصرف:**

التعريف الاكثر شيوعا وقبولا للبنك او المصرف انه مؤسسة مرخّصة تُنظَّم من قِبل الحكومة أو البنك المركزي في معظم البلدان كما هو الحال في فلسطين حيث تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمنح الترخيص الضروري لمزاولة العمليات المصرفية مثل قبول الودائع من الزبائن واعطاء القروض وانواع اخرى من التسهيلات المصرفية بالاضافة الى تقديم خدمات اخرى مثل خصم الفواتير, الدفع من خلال الشيكات, جمع وتسديد الصكوك الائتمانية, صرف العملات الأجنبية, الخدمات الاستشارية,إصدار الضمانات البنكية, تحويل الأموال, خدمة بطاقات الائتمان, خدمات الصراف الآلي, الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت, الخدمات المصرفية من خلال الهاتف, الأعمال المصرفية الخاصة.

ويبقى الدور الاهم للبنوك في انها مؤسسات مالية وسيطة تسهل عملية العرض والطلب على النقود، فيقوم من لديه فائض من النقد يزيد عن حاجته بالاحتفاظ به في البنك اما من خلال حساب جاري يستطيع الزبون ايداع وسحب النقد حسب ومتى ما يرغب شريطة ان يكون الحد الاقصى للسحوبات اقل من الرصيد الدائن المتوفر في الحساب وهذا النوع من الحسابات المصرفية لا يحصل على اي فائده من البنك.

واذا ما رغب الزبون بالحصول على فائدة من البنك على ايداعاته فعليه ان يفتح حسابات مختلفة عن الحساب الجاري تعرف ب "حسابات التوفير" او "الوديعة" ثم يقوم البنك بالاستفادة من هذه الودائع بإقراض الشخص الذي يحتاج لسيولة أو مبلغ معين من المال مقابل التاكد من وجود تدفقات نقدية عند المقترض قادرة على تغطية دفعات القرض في مواعيدها وايضا يطلب من المقترض تقديم ضمانات أو أصل ثابت يكفي أو يزيد على قيمة المبلغ المقترض يلجا اليها البنك اذا توقف المقترض عن السداد او في حال حصول حالة من حالات التعثر لدى المقترض وقام بمخالفة اي بند اساسي من بنود الاتفاقية الائتمانية.

من الضروري هنا ان نعرف بان الفائدة الدائنة التي يدفعها المقترض للبنك تكون اعلى بكثير من الفائدة المدينة التي يدفعها البنك للمودعين لديه. السبب بسيط لان البنك يجب ان يغطي المخاطر الائتمانيةالناتجة من احتمالية عدم تمكن سداد المقترض لاي جزء من قيمة القرض و/او الفوائد والعمولات بالاضافة الى ضرورة تغطية اثار التضخم وانخفاض عملة القرض واخيرا يحرص البنك على الحصول على الايرادات لتغطية المصاريف التشغيلية وضمان عائد على راس المال للمستثمرين.

القروض المصرفية - تسويق وتحليل وإدارة القروض - هي عملية تشترك فيها معظم دوائرالمصرف:

1. **دائرة السياسات وتطوير الخدمات** – وضع مواصفات لجميع الخدمات المصرفيه المقدمة
2. **دائرة التسويق** – الاتصال والترويج حتى يتمكن المستهلك المناسب من التعرف على الخدمات المقدمة في المكان والوقت والسعر المناسب
3. **دائرة الائتمان** – لدراسة المستندات واعداد التوصيات للموافقة / الرفض
4. **لجان الموافقة** – حسب جدول الصلاحيات
5. **دائرة متابعة الائتمان –** التاكد من التزام المقترض بجميع بنود الاتفاقيه الموقعه بمواعيدها
6. **الدائرة القانونية –** مراجعة الاتفاقيات الائتمانيه والتاكد من عدم مخالفتها لانظمة البلد وتعليمات سلطة النقد وسياسة المصرف
7. **دائرة العمليات –** متابعة التزام المقترض بالتسديد حسب جدول السداد واعداد كشف الحسانات
8. **التدقيق الداخلي –** اعداد التقارير لمجلس الادارة للمصرف عن وجود اي خلل في الخطوات السابقه

# **معلومات عن القروض في فلسطين:** تشكل القروض او التسهيلات المصرفية البند الاكبر في ميزانية البنوك العاملة في فلسطين:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **2020** | **2019** | **2018** | **2017** |
| **التسهيلات المصرفية** | 7,857,998,491 | 7,221,055,603 | 6,828,141,912 | 6,719,946,554 |
| **مجموع الموجودات** | 15,636,431,536 | 14,402,139,397 | 14,306,106,806 | 13,275,256,509 |
| **نسبة التسهيلات/الموجودات** | **50.25%** | **50.14%** | **47.73%** | **50.62%** |

**المصدر: الوضع المالي للبنوك – جمعية البنوك في فلسطين**

**نقطه مهمة..... تم طرح تسهيلات وموجودات البنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي العربي من قائمة المركز المالي الموحده للبنوك العاملة في فلسطين لتجنب احتسابهم مرتين بعد اضافة هذه البنود للبنك الوطني وبنك فلسطين بعد الاندماج / الاستحواذ.**

# **توزيع التسهيلات المصرفية حسب القطاعات**

# No photo description available.السيارات والتسهيلات الشخصية = 25% من المحفظة الائتمانية كما في نهاية 2018

العقارات والانشاءات وتطوير الاراضي = 22% من المحفظة الائتمانية كما في نهاية 2018

**السياسات الائتمانية:**

أن سياسة الإقراض لدى أي بنك، أنما هي مجموعة القواعد والتعليمات والأساليب التـي من خلالها يمارس البنك وظيفة منح القروض بشكل منضبط، ويمكن إخضاعه للرقابة وتصحيح المسارات، من خلال مراجعتها مقارنة بالأداء الفعلي. هدف السياسات الائتمانيه هو ادارة المخاطر بشكل مهني لتخفيض المخاطر وزيادة الربح.

وعادة ما تحتوي السياسات الائتمانية على الضوابط لادارة المخاطر التالية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **انواع المخاطر** | | |
| المخاطر القليلة | المخاطر المتوسطة | المخاطر الرئيسية |
| المخاطر العامة بالاقتصاد | مخاطر السيولة | مخاطر الائتمان |
| مخاطر الاخطاء المعنوية | مخاطر القطاعات الاقتصادية | مخاطر السوق |
|  | مخاطر السمعة | المخاطر التشغيلية |

**تعريف المخاطر:**

تنشا المخاطر بالتزامن مع موافقة البنك على الاقراض او اللحظة التي يتم بها تحويل قيمة القرض لحساب المقترض. والمخاطر بصورة عامة هي احتمالية قيام احد الطرفين **بعدم الالتزام** الكامل او الجزئي للتعهدات التي وافق عليها في الاتفاقية الائتمانية. ومن البديهي ان نذكر هنا ان المخاطر ملتصقه ومتاصلة بالعمليات المصرفية ولا يمكن ازالة هذه المخاطر بالمطلق ولكن يمكن إدارة هذه المخاطرلتخفيضها الى افضل حد ممكن لتقليل الخسائر.

يجب على ادارة المصرف الانتباه بصورة مستمرة والتنبه لحدوث المخاطر. حال وقوع اي من المخاطر الثمانية المذكورة اعلاه فعلى ادارة البنك اعطاء ادارة هذه المخاطر الاولوية القصوى والتحرك السريع لتخفيض مستوى وتاثير الخطر وتقييمه بطريقه مهنية وتسجيل الخسائر المتوقعة في حساب مصروف المخصصات وادراجه في حساب الارباح والخسائر.

**مخاطر الائتمان**

مخاطر الائتمان هي مخاطر التخلف عن سداد الديون التي قد تنشأ عن فشل المقترض في سداد دفعات القرض حسب جدول السداد المرفق بالاتفاقية الائتمانية. وقد تكون هذه الخسارة لكامل اصل الدين والفوائد او ان تكون جزئية في حال تسديد المقترض جزء من القرض.

لتقليل مخاطر الائتمان للمقرض، يجوز للبنك إجراء فحص ائتماني للمقترض المحتمل، وقد يطلب من المقترض الحصول على تأمين مناسب، مثل تأمين الرهن العقاري، أو طلب ضمان على بعض أصول المقترض أو ضمان من طرف ثالث "كفيل". يمكن للبنك أيضًا الحصول على تأمين ضد المخاطر أو بيع الديون إلى شركة أخرى.

وهنالك اقوال ماثوره عن اهمية اجراء ادارة البنك ودائرة المخاطر للدراسات الائتمانية على طلبات المقترضين قبل الموافقة عليها او رفضها واهم هذه الاقوال: **" القرض الذي تمت دراسته وتحليل قدرة المقترض على السداد الكامل لاصل الدين والفوائد يعتبر دين محصل بنسبة 99.5%".**

من المهم هنا ان نلاحظ بان هناك مخاطر عند قبول قروض لا تتوافق مع سياسات البنك وهذا خطر كبير في حال عدم قدرة او رغبة المقترض بالتسديد وهذا يتطلب بناء المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها والتي تؤدي الى تخفيض الارباح للمصرف اضافة لمخاطر السمعة التي قد تلحق بالبنك كنتيجة. وايضا هناك مخاطر عند رفض طلبات للقروض الجيدة والتي تتوافق مع سياسة البنك الائتمانية وتتمثل هذه المخاطر باضاعة فرصةتحقيق ارباح اضافية.

بشكل عام كلما زادت المخاطر ازداد سعر الفائدة الذي سيُطلب من المقترض دفعه للبنك. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي عندما يكون هناك احتمالية ان المقترضون غير قادرون أو غير راغبون في الدفع.

ولتوضيح اهمية وتاثير مخاطر الائتمان على ارباح البنك نعطي المثال التالي:

**مثال 1:**

وافق البنك المتحد على منح 100 قرض لموظفي احدى الشركات الخاصه في المدينة بقيمة 100,000 دولار لكل مقترض وكانت القروض لمدة 5 سنوات وبفائدة ثابتة ومتناقصة مقدارها 6% سنويا تسدد شهريا. وكذلك فقد قام البنك بالحصول على ودائع من الزبائن لتغطية قيمة القروض ودفع لهم فوائد مقدارها 2% سنويا. وقد تمت الموافقة على منح هذه القروض مقابل تعهد من الشركة بتحويل مستحقات الموظفين لحساباتهم المحجوزة في البنك حتى يتمكن البنك من تحصيل الدفعه الشهرية والفوائد لذلك الشهر.

لنفترض ان 5 موظفين قدموا استقالاتهم حال حصولهم على قروضهم وعليه لن يتم تحويل رواتبهم واصبح تعثرهم بحكم الاكيد.

**أرباح البنك في السنة الاولى – 5 قروض متعثرة**

**الفائدة الدائنة**







اذن ارباح (خسائر) البنك للسنة الاولى = 570000- 200000-500000= (130000)

**ب) أرباح البنك للسنة الاولى بدون تعثر**





اذن فان ارباح البنك لو لم تحصل ال 5 تعثرات = 600000-200000= 400000

**ج) اثر التعثرات الخمسة على ارباح البنك:**

**(130000) – 400000 = (530000)**

ويمكن تقسيم هذا الفرق على النحو التالي:

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها 5\*(100000) (500000)

الفائدة السنوية من القروض المتعثرة والتي لم تسدد 5\*6%\*100000 (30000)

**د) احتساب عدد القروض الضروري تحصيل الفوائد عليها لتغطية قيمة قرض واحد متعثر**

الفائدة الدائنة التي يدفعها المقترض = 6% سنويا من قيمة القرض

الفائدة المدينة التي تفع للمودع = 2% سنويا من قيمة القرض

**فرق الفائدة = 6% -2% = 4% من قيمة القرض**

**الخسارة نتيجة التعثر = 100% من قيمة القرض**

**الخسارة من عدم دفع الفائدة السنوية = 6% من قيمة القرض**

اذن عدد القروض العاملة المطلوبة لتغطية تعثر قرض واحد = 106% / 4%

**اذن عدد القروض العاملة المطلوبة لتغطية تعثر قرض واحد = 26.5 قرض**

**تصنيف الائتمان المصرفي**

يمكـن تـصنيف الائتمـان الى مجموعـات بحـسب ضمان التسديد. وذلك على النحو الاتي:

أولا - الائتمان الممتاز : ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل والدفعات منتظمة مع جدول السداد

ثانيا – الائتمان الجيد : وهو الائتمان غير مستحق السداد أي لم يحن وقت تسديد

ثالثا – الائتمان المتوسط : وهو الائتمان المستحق السداد ولم يمضي على استحقاقه 90 يوما

رابعا- الائتمان دون المتوسـط : الائتمـان الـذي مـضى علـى موعـد إسـتحقاقه أو إسـتحقاق أحـد دفعاته 90- 180 يوم

خامسا- الائتمان الرديء : وهو الائتمان الذي مضى على موعد إستحقاقه 180 يوما

سادسا- الائتمان الخاسر : وهو الائتمان الذي مضى على تاريخ إستحقاقه أكثر من سنة

**شروط منح الائتمان ومعاييره:**

تتضمن شروط منح الائتمان الضوابط الآتية

أولا – دراسة الكفاية المالية للزبون

ثانيا- النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الزبون

ثالثا – الغرض من طلب الائتمان

رابعا- توثيق الائتمان بالضمان المناسب لمبلغ الائتمان

خامسا- الوضع المالي للزبون المقترض.

وعلى النحو التالي: يقوم المحلل المالي بتطبيق أحد المنهجين عند قيامه بإجراءات الموافقة على مـنح الائتمـان

**أولا – منهج ال 5 Ps**

1 -) تقويم الاشخاص ( أي الزبائن ) People.

(2 -تقويم الغرض من التسهيلات Purpose .

(3 -تقويم قدرة الزبون على السداد Payment.

4) الحماية -PROTECTION

5) التوقعات - PERSPECTIVE

وهذا النهج يستخدم للقروض الصغيرة وللاشخاص المعروفين ولا ترقى للتحليل المالي المعمق

**ثانيا – منهج ال 5 Cs**

تعتمد عملية دراسة معايير منح الائتمـان علـى تقـويم قـدرة المقتـرض علـى تـسديد أصـل القـرض

وفوائــده الــى المــصرف فــي المواعيــد المحــددة حــسب الاتفــاق ، ويعــد نمــوذج المعــايير الائتمانيــة

5Cs ابـرز منظومـة ائتمانيـة لـدى محللـي ومـانحي الائتمـان عنـد مـنح القـروض تعرف ب ،

وسميت بهذا الاسم لانها تتضمن خمسة معايير لمنح الائتمان كل منها يبـدأ بـالحرف C

أي مصرف يستخدم هذه الخمس مكونات للتاكد من انه في حال الموافقه على طلب القرض فان المقترض يمتلك هذه الخصائص الثلاثة:

1. الرغبة في السداد
2. القدرة على السداد
3. الالتزام بجميع البنود والتعهدات المنصوص عليها بالاتفاقية الائتمانية

والان سنعرض كل مكون من هذه المكونات الخمس لندرك اهمية التحليل لطلب القرض من اجل استرداد كامل قيمة القرض والفوائد والعمولات وتوسيع الحصة السوقية:

– **الشخصية Character**

دراسة شخصية المقترض تبدا من دراسة تاريخه الائتماني وذلك باخذ المعلومات من سلطة النقد التي تحتوي على جميع التسهيلات المقدمة للمقترض والدفعات الشهرية وما اذا تحتم اعادة اي من الشيكات التي اصدرها نتيجة لعدم كفاية الرصيد. كذلك يتم البحث في تاريخه مع المحاكم وما اذا كانت هناك قضايا مرفوعة ضده ونوع هذه القضايا وفي حال صدور حكم ضذ المقترض ما هو اثر ذلك على وضعه المالي وسمعته.

يقوم البنك بتحليل قوائم المقترض المالية المدققة لدراسة طريقة تعامل المقترض مع الموردين ومعدل المدة الزمنية التي يستغرقها لسداد ثمن البضائع والخدمات وهذا قد يساعدنا في فهم تعامل المقترض والادارة في تسديد المطلوبات.

كل هذه المعلومات يتم دراستها بدقة لمعرفة اذا ما كان هذا المقترض يتمتع بالمصداقية والمهنية المطلوبتيين . كابداء الرغبة وايضا القدرة على التسديد.

- **القدرة Capacity**

تتطلب هذه الخطوة التحليل الدقيق لقدرة المقترض على تامين التدفقات النقدية الكافية لسداد دفعات القرض حسب جدول السداد وفي مواعيدها. فمثلا التدفقات النقدية للموظف تتمثل في راتب الشهري وحتى يظهر المقترض القدرة على السداد يجب ان يكون الراتب:

1. محول حسب الاصول لحساب المقترض "محجوز" لدى البنك.
2. ان تكون الدفعة الشهرية من الراتب اقل من الحد المسموح به من سلطة النقد.
3. ام يكون صاحب العمل ذو سمعة جيده ومقدرة مالية على دفع كامل الراتب في اخر الشهر.
4. ان يكون المقترض قد امضى بالعمل في الشركة فترة معينه حسب ما تقرره سياسة البنك الائتمانية .
5. ان يوافق المقترض على تحويل مستحقات نهاية الخدمة الى حسابه المحجوز لدى البنك في حال انهى العمل في الشركة ولا يزال جزء من رصيد القرض قائما.

في حال توفر كل هذه الشروط فيصبح البنك مقتنعا بقدرة المقترض على الالتزام بتسديد القرض كما هو مبين بجدول السداد.

- **رأس المال Capital**

كل ما كان رأس المال المستثمر من قبل المقترض اكبر كل ما دل ذلك على جدية المقترض في انجاح المشروع والالتزام بتسديد دفعات القرض في اوقاتها. وعادة فان نسبة مجموع المطلوبات للشركة "الديون" الى قيمة راس المال المستثمر يفضل ان تكون صغيرة وهذه النسبة عادة تحددها السياسة الائتمانية للبنك. هذه النسبة تعرف "بالرافعة الائتمانية" وهذه النسبة تعتمد على القطاع الاقتصادي للشركة وقد تتراوح ما بين 1.5 – 3 اضعاف راس المال. ودائما يجب ان تكون نسبة الرافعة صغيرة مما يظهر كفاية رأس المال المستثمر بالاضافة بانها تظهر رغبة المقترض بانجاح المشروع وملاءته المالية والتي تعكس ايجابا قدرة المقترض على التسديد.

على سبيل المثال ، افترض أن الشركة لديها دين قصير الأجل بقيمة 10 ملايين دولار ، وديون طويلة الأجل تبلغ 40 مليون دولار ، وحقوق المساهمين تبلغ 30 مليون دولار. لحساب نسبة دين الشركة إلى رأس المال ، يمكنك تقسيم إجمالي الدين البالغ 50 مليون دولار على إجمالي راس المال البالغ هنا 30 مليون دولار وستحصل على نسبة 1.60للرافعة المالية. وهذا يدل على أن 62.5٪ من اصول الشرمه يتم تمويلها من خلال الديون و 37.5% من الاصول يتم تمويلها من راس المال المدفوع

وبالتالي نصل للمعادلة التالية :

الرافعة الائتمانية = المجموع الكلي للديون( قصيرة الاجل و طويلة الاجل ) \ اجمالي راس المال

الرافعة المالية= (10+40) \ 30

= 1.67

.

**– الضمان Collatera**l

عادة يطلب البنك من المقترض تقديم الضمانات التي قد يلجا اليها لضمان حقوقه كاملة في حال تعثر المقترض وعدم قدرته على التسديد للدفعات في مواعيدها حسب جدول السداد.

هذه الضمانات يجب ان تكون مرهونه او مسجلة حسب الاصول والقانون وتعطي البنك الحق القانوني بالحصول عليها في حال حدوث اي حالة من حالات التعثر واستمرارها.

كما ان وجود الضمانات الكافية والمقدمة من المقترض تساعد البنك في تخفيض نسبة المخصص للديون المشكوك في تحصيلها وهذا يساعد البنك في تسجيل ارباح اعلى مما ستكون عليه هذه الارباح في حال تعسر المقترض ولم تكن لدى البنك اي ضمانات.

وعادة ما تحتوي السياسات الائتمانية للبنك على انواع الضمانات المقبولة وكذلك الضمانات الغير مقبولة. اذ ان البنوك قد تلجا للتنفيذ على هذه الضمانات في حال تعثر المقترض وعدم قدرته على التسديد. لذلك يجب ان يكون الرهن:

1. يتمتع بنسبة سيولة عالية حتى يتمكن البنك من بيع الضمان بسرعة وبدون الحاجة لتخفيض سعر البيع
2. بالامكان تخمين قيمة الرهن بطريقة مهنية

تقديم الضمانات الكافية من طرف المقترض تنعكس على الرغبة لديه بالتسديد.

* **الظروف** **المحيطة Conditions**
* هذا البند ينطبق على جميع المقترضين في القطاع الاقتصادي. فمثلا اذا كان الوضع السياسي في بلد ما سيء فهذا الوضع يعكس نفسه سلبا على قدرة المقترض في هذا القطاع من الالتزام بتعهداته المنصوص عليها بالاتفاقية الائتمانية وتسديد دفعات القرض في مواعيدها حسب جدول السداد.

,***تعد عملية تحليل المعايير الائتمانية الخاصة بالمقترض التـي تـم ذكرهـا أعـلاه مهمـة جـدا لادارة***

***المصرف لغرض مساعدتها في اتخاذ قرار ائتماني سليم.***

**أما المعايير الخاصة بالمصرف فتتمثل بالآتي**

أولا – درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا وقدرته على توظيفها .

ثانيا – نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في إتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها .

ثالثا - الهدف العام الذي يسعى المصرف الى تحقيقه خلال المرحلة القادمة (ارباح, زيادة الحصة السوقية) .

رابعا- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة علـى القيـام بوظيفـة

الائتمان المصرفي ، وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية

**الخلاصة:**

المخاطر الائتمانية قد تشكل اكبر التحديات لادارة اي بنك. لذلك وللحفاظ على ربحية البنك مرتفعة عليهم اخذ كامل الحرص عند دراسة الطلبات للقروض المقدمة من المقترضين. إضافة الى الخسائر الكبيرة التي قد يتكبدها البنك نتيجة تعثر القروض, فهنالك مخاطر اخرى مهمة يواجهها البنك وهي:

مخاطر السمعة: اذا استمرت البنوك بتسجيل مخصصات لتدني قيمة المحفظة الائتمانية فان ذلك قد يعطي مؤشرات سلبية عن قدرة الادارة ومهنيتها وقد يدفع المودعين, وخاصة الكبار منهم, لسحب ودائعهم من البنك مما قد يؤثر على مقاييس السيولة للبنك

مخاطر السيولة: نتيجة لسحب الودائع لتخوف المودعين من ارتفاع المخاطر فان هذا قد يؤثر على مستوى الودائع كنسبة من القروض وقد يضطر البنك لدفع فوائد مدينة اعلى بكثير مما كانت هذه الودائع تكلفه لاقناع الزبائن باعادة ودائعهم.



**مخاطر السوق**

هي مخاطر لقيمة محفظة القروض والممكن ان تتناقص طبقا للمتغيرات في قيمة عوامل المخاطرة الاربعة في السوق وهي أسعار الأسهم وأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع الأساسية:

**مؤشر الاسهم**: اذا تم قبول الاسهم المقدمة من المقترض للبنك كضمانة للقرض وكان من شروط القرض المنصوص عليها بالاتفاقية الائتمانية ان لا تقل قيمة الاسهم السوقية المقدمة كضمان في اي وقت من الاوقات عن 120% من رصيد القرض القائم واذا افترضنا ان سعرالاسهم قد انخفض بنسبة 15% عندها تصبح نسبة التغطية 102% فقط وهذا يعتبر حالة من حالات التعثرفي حال عدم موافقة او قدرة المقترض على رهن اسهم اضافية لاعادة نسبة التغطية للحد الادنى بنسبة 120%خلال الفترة المسموح بها ضمن شروط الاتفاقية الائتمانية. هنا يصبح لزاما على البنك اخذ مخصصات تدني قيمه مما ينعكس سلبا على ارباح البنك وسمعته.

**سعر الفائدة:** اذا قدم البنك سنة 2021 قرض متوسط اوطويل الاجل بعملة الدولار الامريكي وتم تسعير هذا القرض على مبدا نسبة الفائدة الثابته ولنفترض ان هذه النسبة كانت 5% سنويا. ولنفترض ان معدل سعر "اللايبور" في ذلك الوقت للدولار الامريكي كان 1.5% سنويا, اي ان هامش الربح لهذا القرض كانت 3.5% سنويا من معدل قيمة القرض القائم في تلك السنة. الان اختلفت الامور واطل علينا خطر التضخم واعلن الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة عن نيته رفع سعر الفائده على الدولار 3 – 4 مرات خلال العام 2022. في هذه الحاله سيضطر البنك لدفع فائده مدينه اعلى على ودائع الزبائن قد تصل الى 2.5% سنويا بينما الفائدة على القرض ستبقى ثابتة على 5% سنويا. في سنة 2022 سيكون هامش الربح على هذا القرض 2.5% سنويا.

اذن نظرا لتغير سعر الفائدة, فقد انخفض هامش الربح للبنك على هذا القرض بمقدار 1% لسنة 2022.

مثال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| 2022 | 2021 |  |
| 5% | 5% | الفائدة الدائنة السنوية التي يتقاضاها البنك من المقترض |
| 2.5% | 1.50% | الفائدة المدينة التي يدفعها البنك للعملاء على ودائعهم |
| 2.5% | 3.5% | صافي ايرادات الفوائد التي يتقاضاها البنك |

هذا المثال يوضح المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التغير في سعر الفائدة اذا كانت ودائعه لفترة قصيرة ومتغيرة بينما القروض لفترات اطول.

**العملات الاجنبية:** اذا كانت العملة التي يستخدمها البنك في بياناته المالية تختلف عن عملة الاقراض لبعض القروض فان اي تغيير في تسعير العملات ما بين العملة الرئيسية للبنك والمستخدمة للافصاح في بياناته المالية وبين عملة الاقراض سيؤدي حتما الى تسجيل ارباح او خسائر في ميزانيات البنك لذلك العام.

لنفترض ان عملة الافصاح للبنك هي الدينار الاردني وقد اعطى قرضا لاحد زبائنه بالشيكل الاسرائيلي بقيمة 4,500,000 شيكل حين كان سعر صرف الدينار الاردني مقابل الشيكل في ذلك اليوم 4.5 شيكل \ للدينار اي ان قيمة القرض بالدينار كانت 1 مليون دينار. في نهاية العام كان رصيد القرض لا يزال 4,500,000 شيكل ولكن سعر الصرف اصبح 5 شيكل \ دينار. اذا قيمة القرض الذي سيقيد في الميزانيه العموميه سيكون بقيمة 900,000 دينار فقط.

في هذه الحالة ووفقا للمعايير والاصول المحاسبية سيقوم البنك بتسجيل خسائر ناجمة عن تقلب اسعار العملات بقسمة 100,000 دينار. عادة البنوك لديها العديد مثل هذه القروض مما يضاعف الخسائر في مثل هذا المثال.

هذا المثال يوضح المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التغير في سعر صرف العملات والخسائر التي يتوجب عليه تسجيلها في القوائم المالية.



**الائتمان من منظور المقترض:**

المقترض الجيد هو الشخص الذي يعرف حاجته للاقتراض من حيث قيمة القرض والغرض من الاقتراض وكذلك لديه معرفة بالاتفاقيات الائتمانية التي يوقعها مع البنك وما تحتويه من تعريفات وشروط وتعهدات والتزامات ومن ناحية الالتزام بالاجراءات المطلوبة الاخرى مثل المحافظة على القدرة المالية للشخص او المؤسسة او المحافظة على سلامة وقيمة الضمان المقدم من ناحية الحصول على التأمينات المطلوبة وابقاء الضمان بحالة جيدة من خلال المتابعة المستمرة والاصلاحات كلما تطلب الامر ذلك.

**5 نصائح وخطوات أساسية يتعين إدراكها قبل الاقتراض من البنوك**

1. **ضرورة وجود خطة للسداد**

اهم ما يميز طلب الائتمان الجيد هو تقديم خطة متكاملة ودراسة جدوى اقتصادية للبنك تتضمن الموازنات وجداول الارباح المسقبلية والتدفقات النقدية للمشروع المطلوب تمويله بواسطة القرض من البنك. يجب ان تتضمن هذه الدراسات التاثير المالي لعملية التسديد على التدفقات النقدية وقدرة الشركه على الاستمرار. وحتى يتمكن المقترض من "تقدير" قيمة الدفعة الشهرية فعليه ان يلجا الى بعض التقديرات مثل:

* قيمة القرض المطلوب الموافقة عليه
* نسبة الفائدة على القرض
* مدة القرض وفترة السماح
* وتيرة الدفعات شهرية, ربع, او نصف سنوية
* نوع الفائدة: ثابته, متغيرة, او قابلة للتغيير

من المؤكد ان البنك يفضل التعامل مع المقترض الذي يملك الثقافة المصرفية والذي يقدم طلبا متكاملا للبنك. هذا النوع من المقترضين عادة ما يلتزم بالتقيد بجميع بنود الاتفاقية.

بالتالي هذا النوع من المقترضين يحصل على نسبة فائدة مميزة حيث ان البنك يدرك ان حجم مخاطر الائتمان لهذا القرض تكون منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بطلب لمقترض لا يملك هذه الثقافة المصرفية مما يجبر المصرف على ادارة هذا القرض بشكل مكثف ليتاكد من الالتزام المطلق للمقترض بتنفيذ بنود الاتفاقية

1. الاستعانة بالاستشارة الائتمانية (ليس بالضروري دفع مقابل هذه الخدمه ممكن تكون من صديق)

الثقافة المصرفية هي نتيجة دراسة للعلوم المصرفية او نتيجة للتعامل المسبق مع البنوك في مجال الائتمان. اما المقترض الذي تنقصه هذه الثقافه, ولكي يقدم للبنك طلبا ائتمانيا متكاملا, فينصح بان يقوم باستشارة من يملك المعرفة حتى يتمكن من اعطاء البنك صورة ايجابية تعكس ملاءته الماليه والجدوى من المشروع المطلوب تمويله وكذلك ليبدي للبنك:

* رغبة المقترض بالسداد
* قدرة المقترض بالسداد
* الالتزام بالبنود الواردة بالاتفاقية الائتمانيه

اضافة الى ذلك فان المستشار المالي يوضح للمقترض اي امور لن يستطيع الالتزام بها وبالتالي يتم نقاش هذه البنود من وجهة نظر المقترض وقد يوافق البنك على اعادة صياغة هذه البنود او الغائها كليا.

كما اسلفنا في البند السابق فان البنك يتعامل بايجابية مع المقترض الجيد ويعطيه ميزات خاصة تحتوي في معظم الاحيان تخفيض نسبة الفائدة, التي عادة تتناسب طرديا مع درجة المخاطر للمقترض.

1. **تفادي المزيد من الديون**

الرافعة المالية Leverage لاي شركة او مؤسسة هي نسبة التسهيلات الكلية "الديون" الى راس المال. كلما كانت هذه النسبة اعلى كلما كانت المخاطر اعلى لهذا المقترض. راس المال يمثل الحماية للبنوك بالاضافة الى وجود الضمانات والتاكد من التدفقات النقدية.

ان نسبة الرافعة الماليه تتناسب طرديا مع درجة المخاطر للمقترض. كلما زادت هذه النسبة فان درجة المخاطر ترتفع ايضا مما قد يعطي البنك مؤشرات خطيرة عن وضع المقترض قد تؤدي الى رفض طلب القرض او تخفيض قيمته ومن المؤكد في حال وافق البنك على تقديم القرض فان نسبة الفائدة ايضا ستتناسب طرديا مع درجة المخاطر.

بالمحصلة, كلما ارتفعت نسبة الرافعة المالية كلما كانت نسبة الفائدة اعلى.

1. **تفادي التعثر في تسديد القروض**

في جميع الاحوال من المنطقي ان يلتزم بتسديد الدفعات حسب جدول السداد المنصوص عليه في الاتفاقية الائتمانيه الموقعة مع البنك.

ان عدم قدرة المقترض على الالتزام تؤدي الى حالة من حالات التعثر مما يضطر البنك الى القيام باحد الاجراءات التالية:

* الطلب من المقترض التسديد الكامل لرصيد القرض القائم
* اجراء التقاص ما بين الارصدة الدائنه للمقترض والكفلاء لدى البنك مع رصيد القرض المتعثر
* التحرك للاستحواذ على الضمانات المقدمة من المقترض لضمان حقوقه
* التحرك ضد الكفلاء والضامنين لسداد الاقساط
* اعلام سلطة النقد لوضع المقترض على اللائحة السوداء

لان البنك في حال عدم التسديد من قبل المقترض و/او الكفلاء وتسييل الضمانات فان البنك سيقوم بتعليق الفوائد, عدم احتساب فوائد من القرض ضمن ايراداته, وايضا تكوين المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينيه 1/2008 وكذلك حسب معايير المحاسبه الدولية IFRS

من المؤكد ان المقترض عليه تامين دفعات القرض في موعدها حسب جدول السداد. وعليه, فان المقترض ملزم باعلام البنك حال تيقنه من تسديد اي دفعة, او جزء منها, في الموعد حسب جدول السداد ويطلب من البنك اعادة هيكلة او جدولة القرض بما يتناسب مع تدفقات الشركة المستقبلية.

1. **النظر في خيارات بديلة لإعادة التمويل**

عادة ما يمتلك اصحاب وادرات الشركات عدة مصادر للتمويل. فاذا ما كان العائد من المشروع المنوي تمويله اقل من تكلفة الاقتراض فعلى المستثمر التريث قبل تقديم طلب القرض من البنوك.

بامكان المقترض زيادة راس المال المدفوع من قبل المؤسسين واصحاب الاسهم القائمين. وهذه الزيادة توزع على المستثمرين كل بحسب حصته الحالية من راس المال.

كذلك بامكان الشركه طرح عطاء اولي IPO; Initial Public Offering لاسهم جديدة يتم اصدارها من قبل الشركه ويتم تسعيرها وبيعها في السوق ويكون السعر متناسبا مع الايرادات المستقبليه لهذه الاسهم وعلى درجة المخاطر للمشروع.

واخيرا يمكن للمشروع الحصول على تسهيلات من الموردين وزيادة عدد الايام التي يمنحها المورد من اجل دفع قيمة المشتريات. هذه الخطوة رغم اهميتها الا انها قد تؤدي الى رفض الممولين لزيادة عدد الايام, وربما اذا شعر المورد بعدم قدرة الزبون عللى التسديد في وقت مناسب ان يتوقف عن التعامل مع هذه الشركة واخيرا قد يرفع اسعاره بدرجة مبالغ فيها للتعويض عن الفترة الاضافية للتسديد وللتعويض عن الاخطار التي بدا المورد يشعر بها.

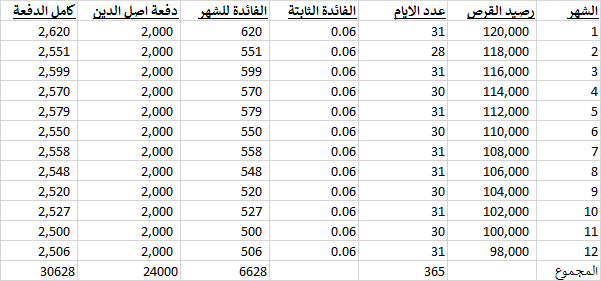
أ**نواع الفوائد على القروض:**

تعد معرفة انواع الفوائد المختلفة على القروض شيئا مهما للمقترض لاتخاذ افضل قرار عند التقدم بطلب للحصول على قرض. إذ تظهر بعض انواع الفوائد على القروض انها نسبة صغيرة سيتم احتسابها على المبلغ المقترض, بينما قد يتفاقم هذا الرقم الصغير ليحملك الى رد مبالغ كبيرة.

1. **الفائدة الثابتة:** Fixed Interest Rate :عد ابسط انواع الفوائد ولا تخضع للحسابات المعقدة. إذ تعد نسبة ثابتة لا تتغير طوال حياة القرض. ***وقد تكون مدفوعة مقدما او تكون محسوبه على الرصيد القائم "متناقصة".***

***مثال***:

لنفترض ان المقترص حصل بتاريخ 1-1-2022على قرض بقيمة 120,000 دولار تسدد على 60 دفعة شهرية وبفائدة ثابته على الرصيد المتناقص بمقدار 6% سنويا. فكيف سيتكون جدول السداد للسنة الاولى؟



***دفعة الفائدة الشهرية = قيمة القرض في بداية المدة \* عدد ايام الشهر\*نسبة الفائدة \ 360***

يحب الانتباه الى النقاط التالية:

* الفائدة الشهرية تعتمد على عدد الايام في كل شهر.
* الاشهر التي تحتوي على 31 يوم : يتم ضرب اصل القرض \* الفائدة السنوية \* 31 \ 360
* الاشهر التي تحتوي على 30 يوم : يتم ضرب اصل القرض \* الفائدة السنوية \* 30 \ 360
* الاشهر التي تحتوي على 28 يوم يتم ضرب اصل القرض \* الفائدة السنوية \* 28 \ 360
* يتم القسمة على 360 يوم وليس 365 وهذا عرف ولا يوجد سبب اخس
* سالنسبة للقروض ذات الفائدة الثابتة تبقى نفس النسبة من تاريخ توقيع الاتفاقية حتى اخر دفعة

**الفائدة الثابتة على اصل الدين Flat**

يستخدم هذا النوع من احتساب الفائدة في بعض البنوك وهو يفترض ان اصل الدين يبقى ثابتا طول فترة القرض بغض النظر عن الدفعات الشهرية التي تؤدي الي تقليص اصل القرض. ويتم احتساب الفائدة كالتالي:

***مثال***:

لنفترض ان المقترص حصل بتاريخ 1-1-2022على قرض بقيمة 120,000 دولار تسدد على 60 دفعة شهرية وبفائدة ثابته على الرصيد المتناقص بمقدار 6% سنويا. فكيف سيتكون جدول السداد للسنة الاولى؟

الحل:

اولا يتم احتساب الفائدة على القرض = اصل الدين \* نسبة الفائدة السنوية \* مدة القرض بالسنوات

ثانيا تضاف الفائدة الى اصل الدين

ثالثا يتم تقسيم مجموع الفائدة واصل الدين على عدد الدفعات الشهريه

* الفائدة على القرض = 120,000$ \* 0.06\ سنه \* 5 سنه = $36,000
* الفائدة الشهرية على القرض = 36,000$/ 60 شهر = 600$ شهرياوتبقى ثابتة طول حياة القرض
* الفائدة السنويةعلى القرض = 600$\*12= 7,200$ سنويا وتبقى ثابتة طول حياة القرص
* مجموع المبلغ المطلوب تسديده = 120,000$ +36,000$ = 156,000$
* الدفعة الشهرية = 156,000 $ \ 60 شهر = 2,600$ \ شهريا

**الفرق بين الفائدة الثابتة المتناقصة والثابتة Flat**

* للسنة الاولى بطرقة الفائدة الثابته على الرصيد المتناقص صافي الفوائد المدفوعة = 6,628$
* للسنة الاولى بطرقة الفائدة الثابته على الرصيد Flat صافي الفوائد المدفوعة = 7,200$
* الفرق بالفائدة المدفوعة للسنة الاولى = 572$

**احتساب الفائدة الثابتة المتناقصة للسنة الثانية:**

للفائدة الثابتة Flat =

**ملاحظات مهمة:**

* الفائدة المدفعة في السنة الاولى =6,628$
* الفائدة المدفوعة في السنة الثانية = 5,168 $
* هذا الفرق كان نتيجة انخفاض قيمة اصل الدين

* الفائدة السنوية للفائدة الثابتة Flat = 7,200$
* **الفرق في فائدة السنة الثانية بين الطريقتين = 7,200$ - 5,168$= 2,032$**
* **الفرق في السنة الاولى للفائدة المدفوعة كان 572$ وفي السنة الثانية اتسع الفرق ليصبح 2,032$ وهذا نتيجة لاستمرار انخفاض اصل الدين وسيستمر هذا الفرق بالزيادة للسنة الثالثة والرابعة والخامسة**

**الخلاصه:**

1. **على المقترض ان يقرا ويراجع الاتفاقية الائتمانيه جيدا**
2. **ان يفهم انواع الفائدة جيدا كما اوضح المثال**
3. **كل بنود الاتفاقية الائتمانية بما فيها نسبة الفائدة تبقى قابلة للتفاوض الى ان تنتهي المفاوضات بالتوقيع**
4. **الفائده المتغيرة**: Variable Interest Rateهي الفائده المرتكزه على Index او مؤشر مثل اللايبور على الدولار الامريكي او البرايم للشيكل يضاف اليه هامش لتغطية المخاطر المحتمله مضافا اليها الربح للبنك. وعادة ما يتغير المؤشر يوميا صعودا وهبوطا ولكن بنسب قليله جدا تحتسب بالقليل من نقاط الاساس. وكل نقطة اساس تساوي 1% من 1% من نسبة الفائده , او 0.0001 اختلاف في نسبة الفائدة. لذلك قد تختلف نسبة وقيمة الفائده التي تدفعها على القرض في كل مرة نظرا لاختلاف نسبة المؤشر. وعادة تحتسب الفائدة المتغيرة على رصيد القرض القائم وهو ما يعرف بالفائدة المتغيرة المتناقصة.

وعادة تكتب معادلة الفائدة المتغيرة في الاتفاقية الائتمانية على النحو التالي:

US$1ML + Margin % p.a.

* وهذا يعني ان القرض بالدولار الامريكي والدفعات شهرية
* 1ML تعني ان المؤشر هو لايبور لمدة شهر
* Margin % تعني هامش الربح الذي يتقاضاه البنك زيادة عن مؤشر سعر الفائدة – اللايبور p.a. تعني سنويا
* اللايبور يتم اعلانه يوميا
* هامش الربح له علاقة بنسبة المخاطر التي يتوقعها البنك بالنسبة لهذا القرض

1. **الفائده القابلة للتغيير**: Adjustable Interest Rateتستخدم للقروض طويلة الاجل. ويتم تثبيت نسبة الفائدة على سبيل المثال كل 3 او 5 سنوات وعند انتهاء هذه المدة يتم التفاوض على نسبة فائدة جديده يتفق عليها الفريقين وعادة ما تكون مرتبطة بمؤشر اللايبور او اي مؤشر اخر يرتبط بعملة الاقراض. ويتم صياغتها كما هو الحال بالنسبة للفائدة المتغيرة ولكن يتم وضع ملاحظة بجانب المعادلة توضح تاريخ الانتهاء من العمل بهذه المعادلة

التغيير عند انتهاء المدة وتحديد معادلة نسبة الفائدة الجديدة يتم فقط في تحديد هامش الربح Margin

1. **الفائده المتغيرة مع الحد الادنى والحد الاعلى**: Variable Interest Rate with a Minimum / Maximum نفس الفائده المتغيرة ولكن عند اضافة نسبة المؤشر والهامش يتم مقارنتها بالحد الادنى والحد الاقصى فاذا كان المجموع اقل من الحد الادنى يتم احتساب الحد الادنى اما اذا زادت نسبة المؤشر والهامش عن الحد الاقصى فيتم استخدام الحد الاقصى. في الحالة الاولى تكون ضد مصلحة المقترض وفي الحالة الثانية تكون في مصلحته

**مثال:**

**US$1ML + 2.5%p.a. وبحد ادنى 6% سنويا وبحد اقصى 11% سنويا**

تم منح هذا القرض على اساس الفائدة المتغيرة المرتبطة باللايبور يضاف اليه هامش ربح بنسبة 2.5% سنويا والدفعات شهرية.

لنفترض ان مؤشر اللايبور على الدولار الامريكي اليوم هو 0.25% سنويا

الفائدة المتغيرة اذن = 0.25% = 2.50% = 2.75%

ولكن في هذا القرض اضاف البنك ان الحد الادنى للفائدة = 6% سنويا

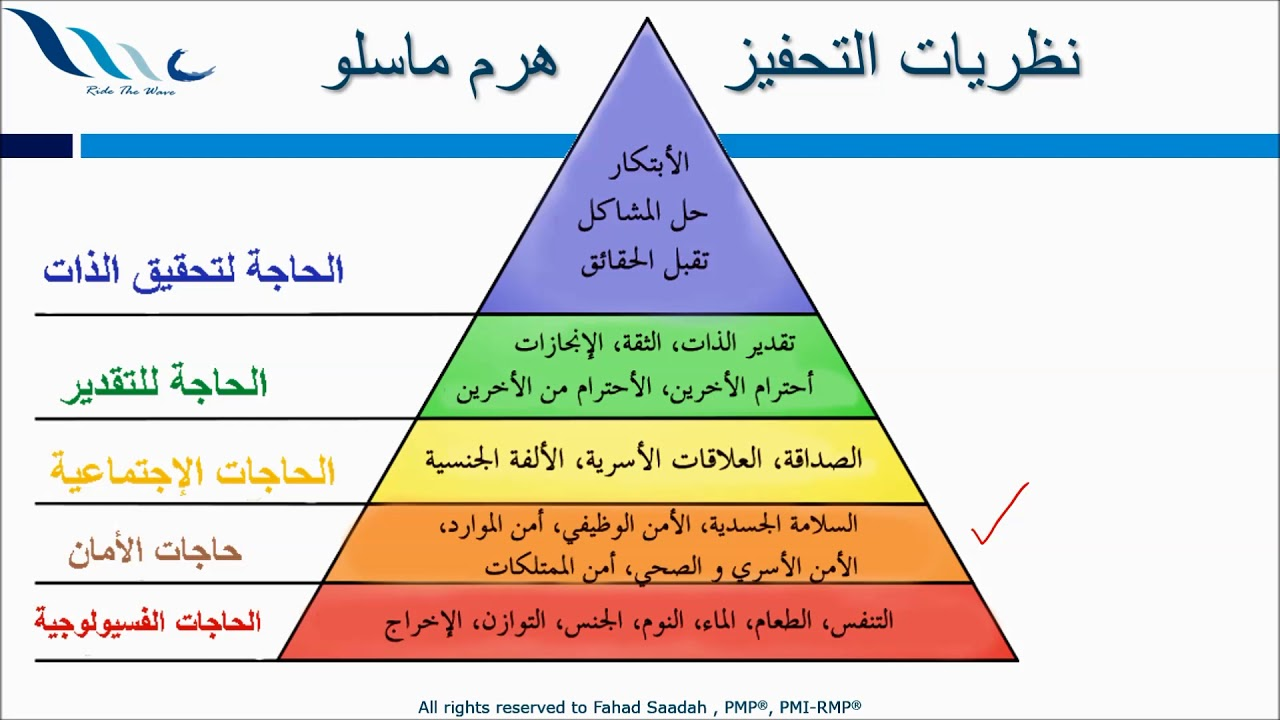
وبما ان المعادلة تعطينا نسبة فائدة = 2.75% سنويا وهي اقل من الحد الادنى 6% سنويا

**اذن في هذه الحالة يتم استخدام الحد الادنى 6% ويكون المقترض قد دفع 3.25% سنويا فائدة اضافية**

**ويبقى المقترض يدفع الحد الادنى او 6% سنويا الى ان يصل US$1ML الى 3.5% سنويا**

**كيف استطيع ترتيب جدول السداد وما هو الحد الاقصى للدفعة الشهرية؟**

1. حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينيه لا يمكن ان تتجاوز الدفعة الشهرية على جميع قروض الشخص وفي جميع المصارف عن 50% من الدخل الشهري للمقترض.
2. فمثلا اذا كان راتب الموظف $2,000 شهريا فبامكانه الحصول على قرض بنكي بحيث تكون الدفعة الشهرية اقل من $1,000 شهريا. هذه المعادله قد تكون كارثية للمقترض اذا كانت احتياجات العائلة الشهرية الثابته اكثر من ال $1.000 دولار المتبقية من الراتب
3. **اذن كيف يمكن للمقترض ان يعرف قدرته الحقيقية على الاقتراض وما هي اعلى قيمة يستطيع ان يدفعها شهريا للبنك لتغطية دفعات قسط اصل الدين مضافا اليها الفائدة الشهرية؟**



قبل ان يقدم المقترض على الموافقة على الاقتراض من البنك وتحديد جدول السداد عليه اولا ان يقوم اولا بما يلي:

* اعداد جدول بالمصاريف اليومية لمدة لا تقل عن 3 اشهر بحيث يتم تسجيل وتبويب كل المصاريف مهما كانت صغيرة مثل المصروف على الطعام, مصاريف البيت من تنظيف وتصليح, مصاريف النقل والسيارات, ايجار المنزل, الذهاب الى المطعم, مصاريف نثرية ومصاريف الابناء اليومية, ومصاريف العلاج والادوية الخ
* اعداد جدول بالدفعات الغير منتظمه او التي تدفع على فترات مثل التامين الصحي, تامين السيارات, اقساط المدارس والجامعات, الاجازات السنويه, الضرائب بكل انواعها
* يتم التخطيط لفتح حسابات لتامين الاقساط للابناء في الجامعات وحساب اخر لتامين حياة بعد التقاعد وهذا البند يخضع للاجتهادات الشخصية
* تجمع المصاريف في البند الاول لكل شهر ويضاف اليها الحصة الشهرية من المصاريف في البند الثاني اعلاه والاقتطاعات في البند الثالث
* تعرف هذه المصاريف في البنود الثلاثه اعلاه بالاحتياجات الاساسية: الحاجات الفسيولوجيه, حاجات الامان, الاحتياجات الاجتماعية
* يتم طرح المصاريف المجمعة من صافي الايرادات وما تبقى من الراتب يمثل الحد الاقصى للدفعات الشهرية الممكن التعايش معها. هذا الفرق ما بين الايراد والمصروفات الضروريه هو ما يقرر قيمة القرض والدفعات الشهرية وجدول السداد.
* في حال كانت دفعات القرض الشهرية اكبر من الفرق ما بين الايرادات والاحتياجات الاساسية فان ذلك سيؤثر سلبا على حياة العائلة وافرادها وسيحرمون من الامور الاساسية الواجبة لبناء الاسرة.

**ما هي الاجراءات المتوفرة للمقترض في حال عدم قدرته على السداد؟**

يحرص المقترض شخصا كان او مؤسسة على الالتزام بحميع بنود الاتفاقية الائتمانية وخصوصا الالتزام بالدفعات كاملة حسب ما هو وارد بجدول السداد الموجود في الاتفاقية الائتمانية الموقعة بين البنك والمقترض.

ولكن قد تطرأ ظروف سلبية على ايرادات وارباح المقترض اما لاسباب خاصة او ان القطاع الذي يعمل به المقترض تعرض لضغوط او ان الاقتصاد بصورة عامة يمر بمرحلة من الكساد والانكماش وهذه الاسباب تكون كافية حتى يعلن المقترض عن عدم قدرته على التسديد حسب بنود الاتفاقية وعندها يتقدم بطلب للبنك يطلب فيه اعادة هيكلة او جدولة رصيد القرض القائم حتى يتسنى له الالتزام, ضمن امكانياته, بتسديد كامل اصل الدين بالاضافة الى الفوائد الجديدة التي يتم الاتفاق عليها

**اهم الاسباب التي قد تؤدي الى التعثر وطلب اعادة هيكلة القرض**

فقدان العمل من قبل المقترض او انخفاض الدخل الشهري من اهم الاسباب بالاضافة الى التغير الاجتماعي من حيث الزواج وانجاب الاطفال ومصاريف التعليم والمصاريف الصحيه. الوضع العام للاقتصاد ومعدلات التضخم العاليه التي ترفع الاسعار وتخفض القدرة الشرائيه لما تبقى من اصل القرض. ارتفاع النسبة للفوائد المرتبطه بالفائدة المتغيرة نتيجة ارتفاع المؤشر المرتبط بسعر الفائدة.

ان ارتفاع نسبة الفائدة السنوية ب 1% على القروض طويلة الاجل, اكثر من 20 عام, ثؤدي الى زيادة في دفعات القرض الشهرية بنسبة تتراوح بين 9 – 11%. هذه القروض عادة ما تكون ضخمة من ناحية القيمة مما يجعل اثر تغير الفائده ايضا كبيرا. هذه القروض عادو ترتبط بقروض الرهن العقاري والقروض التجارية لتمويل المشاريع والاستثمارات في الاصول يمكن:

* قدرة المقترض على الحفاظ تصنيفه الائتماني ومنع اضعافه
* منع الدعاوي القضائية من قبل البنك ضده
* الحفاظ على سمعة المقترض
* تجنب طلب الافلاس والحماية
* قد يحمل القرض الذي اعيد هيكلته شروطا اكثر ملاءمة لاوضاع المقترض مثل نسبة فائدة اقل, فترة تسديد اطول مما يقلل من قيمة الدفعات الشهرية للمقترض

**القروض واعادة هيكلتها وجدولتها: تعريف**

إعادة هيكلة القرض:

تعديل الجدول الزمني لسداد القرض الأصلي للتعويض عن الأحداث غير العادية التي تواجه العميل. ويسمى هذا الإجراء إعادة هيكلة القرض لأن القرض يتخذ صيغة وشكل جديد. ويتضمن القرض الذي أعيد هيكلته شروطا مختلفة عن القرض الأصلي من حيث سعر الفائدة، والمبلغ المسدد شهريا، ومواعيد سداد القروض، وشروط و / أو الضمانات الإضافية, ان وجدت..

إعادة جدولة القروض:

تعديل الجدول الزمني لسداد قرض قائم بالفعل بحيث يمكن السداد على مدى فترة أطول، وعادة بأقساط منخفضة. وغالبا ما يتم جدولة القروض لاستيعاب المقترض الذي يمر بضائقة مالية، وبالتالي لتجنب التوقف عن السداد. إن إعادة جدولة القرض هو أحد أنواع عملية إعادة هيكلة القرض

**أسئلة عن موضوع القروض المصرفية**

1 – الفائدة المتغيرة دائما تؤدي الى دفعات شهرية اعلى من القروض بالفائدة الثابتة

1. صحيح ب)خطا

2- يمكن للمصرف ان يتفادى المخاطر كليا

1. صحيح ب)خطأ

3 – الرافعة المالية للمقترض تتناسب طرديا مع قدرته على الاقتراض

أ)صحيح ب)خطا

4- المخاطر الائتمانية للمقترض تتناسب طرديا مع الرافعة المالية

ا) صحيح ب)خطا

5- الضمانات تعد مصدر من مصادر السداد للمقترض

1. صحيح ب) خطأ

6- السياسات الائتمانية في البنوك متطابقة وتحددها سلظة النقد

1. صحيح ب)خطأ

7- يوافق البنك على منح قرض للمقترض اذا كان لديه مصادر سداد كافية وثابتة تغطي 3 اضعاف الدفعة الشهرية

1. صحيح ب) خطأ

8- شركة فلسطين تملك مجموعة اصول قيمتها الدفترية 100,000 دولار امريكي واستتثمرت من مصادرها الخاصة 40,000 دولار وحصلت على قرض مصرفي لتغطية المطاوب. الرافعه المالية لشركة فلسطين

1. 1:1 ب) 2.5:1 ح) 0.4:1 د) 1.5:1

9- الفائدة المتغيرة على القروض والتي تسدد بدفعات شهرية تؤثر على الفائدة اليومية المحسوبة على القرض

1. صحيح ب) خطأ

10) التعثر للمقترض فقط هو نتيجة عدم تسديد الدفعات للبنك في مواعيدها

أ) صحيح ب) خطأ